

الحكومة اللبنانية تعرض مكافآت مالية مقابل معلومات عن العمليات الإرهابية

بيروت: «الشرق الأوسط»

قرر مجلس الوزراء اللبناني امس الاعلان عن مكافأة مالية لكل من يعطي معلومات عن العمليات الارهابية التي تنفذ في لبنان ولكل من يساعد في تعقب واعتقال المنفذين. وعقد مجلس الوزراء امس جلسة، هي الثانية في الاسبوع الحالي، تابع خلالها الملف الأمني، فقرر الغاء جهاز أمن الدولة استكمالاً للتعيينات الأمنية التي اجراها سابقاً.

وتطرق رئيس الجمهورية اميل لحود في مستهل الجلسة الى تعيين رؤساء الاجهزة الأمنية قائلاً: «اهنئكم ولكن نريد اكثر من ذلك، ثمة قلق عند الناس ويجب اتخاذ كل الاجراءات لتبديده، والمسألة ليست فقط مسألة تعيين مسؤولين أمنيين مع ادراكنا ان دولاً كبرى تواجه اعمالاً ارهابية ولا تستطيع النجاح في كل شيء احياناً، ولكن لا بد من ان تمشي الامور كما يجب، وانا اعتقد ان هذا ما سيقوم به المسؤولون».

ثم تحدث رئيس الحكومة فؤاد السنيورة، فاكد اهمية التعيينات التي اقرت في الجلسة السابقة (الثلاثاء) لمجلس الوزراء على المستويين الأمني والقضائي، وقال: «ان اوضاع المؤسسات الأمنية ستدرس في شكل مستمر، ان لجهة التعيينات او لجهة الغاء او استمرار مؤسسات معينة في اطار رؤية اصلاحية أمنية شاملة».

اما وزير الاعلام غازي العريضي فقد قلل، في رده على اسئلة الصحافيين عقب الجلسة، من خطر ما يقال عن التسلح الفلسطيني، مشدداً على انه «ليس ثمة عودة الى الحرب الاهلية، لا بين اللبنانيين ولا بين اللبنانيين والفلسطينيين، هذا امر انتهى»، وافاد: «ثمة قلق نتيجة ما يجري في البلد، وثمة محاولات لخلق فتن في لبنان سبق أن اشترت اكثر من مرة الى انها تستهدف الواقع السياسي والأمني اللبناني.. فتن بين المسلمين، وفتن بين المسيحيين، وفتن بين المسيحيين والمسلمين، وفتن بين فلسطينيين ولبنانيين، لكن هذا لا يعبر عن المشاريع لدى هذه الاطراف على الاطلاق. اذا كان البعض لديه هواجس ولديه مخاوف، كما سبق أن اشترت وكما هو حاصل الآن، هذه المسائل تعالج بالحوار وبالاتفاق وبالثقة»، مشيراً الى ان الرئيس السنيورة سيلتقي الفصائل الفلسطينية غداً.

«ليكون حواراً، ولنبدأ حواراً واضحاً، حتى عندما يكون هناك توجه لاي قرار او لاي مشروع يكون قد توافرت له الحماية والاجماع في لبنان لاننا نعتقد اننا جميعاً نسير في الاتجاه الصحيح». وكان وزير الدولة لشؤون مجلس النواب ميشال فرعون قد تحدث عن توجه لدى الحكومة الى الغاء ثلاث مؤسسات هي جهاز أمن الدولة وصندوق المهجرين ومجلس الجنوب، وكشف ان الغاء صندوق المهجرين ومجلس الجنوب سيتم خلال شهر، وقال: «في هذا الوقت سننتظر مشروع القانون لالغاء مؤسسة أمن الدولة، وذلك ليكون هناك تقرير مفصل ضمن الخطة الأمنية التي سبقت الخطة الاصلاحية الشاملة».